

اللجنة الأولى  
الجلسة ٩  
المعقودة يوم الجمعة  
٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣  
الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الأمم المتحدة  
الجمعية العامة  
الدورة الثامنة والأربعون  
الوثائق الرسمية

محضر موجز للجلسة التاسعة

الرئيس: السيد فون واغنر (المانيا)

المحتويات

المناقشة العامة لمسائل نزع السلاح والأمن (تابع)

../..

Distr.GENERAL  
A/C.1/48/SR.9  
10 February 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: RUSSIAN

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-0794, 2 United Nations Plaza .  
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

### افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

#### المناقشة العامة لمسائل نزع السلاح والأمن (تابع)

١ - السيد شريستا (نيبال): قال إنه على الرغم من انتهاء الحرب الباردة، فإن العالم يمر اليوم في مرحلة غير مستقرة من تطوره ولا يمكن التنبؤ بها والتغييرات العميقة الجارية حالياً تؤكد أنه ما عاد بالإمكان النظر إلى الأمن الدولي من منظور عسكري بصورة حصرية. فالتحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي الآن هو القضاء على التهديد غير العسكري للسلم والاستقرار، وهو تحد ذو أبعاد اقتصادية، واجتماعية، وإثنية، وبيئية.

٢ - ورحب بتخفيض الانفاق العسكري، وقال إن الموارد التي أفرج عنها من هذا السبيل يمكن استخدامها في تعزيز التعاون الدولي من أجل القضاء على الأسباب الكامنة وراء النزاعات والتوترات التي يولدها الحرمان الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما في أقل البلدان نمواً.

٣ - وأشار المتحدث إلى أن نزع السلاح هو هدف طويل الأجل يستلزم مفاوضات دؤوبة على مدى سنوات عديدة، وأعاد إلى الأذهان بعض الانجازات المهمة في مجال نزع السلاح، وهي تحديد، معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى، المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، والمعاهدة الأولى لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت - ١)، المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمعاهدة الثانية لزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت - ٢)، والمعاهدة الخاصة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا، واتفاقية حظر تطوير وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وقال إن هذه الانجازات أذكت الآمال بالنسبة لاستمرار التقدم في مجال نزع السلاح.

٤ - وأضاف أن من الأهمية القصوى في هذا المجال، عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية وقال إن وفده يرحب بقرار مؤتمر نزع السلاح ببدء المفاوضات بشأن هذا الموضوع، وأشار إلى أن الجهود الرامية إلى تعديل معاهدة حظر التجارب الجزئي قد تشكل وجها مهما من وجوه هذه العملية. ومن شأن الأبرام المبكر للمعاهدة بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية أن يعزز مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ تعزيزاً كبيراً.

٥ - ومضى المتحدث إلى القول إن وفده يمتدح اعتماد هيئة نزع السلاح للمبادئ التوجيهية والتوصيات باتباع نهج اقليمية في معالجة عملية نزع السلاح في إطار الأمن العالمي. وقال إن وضع تدابير بناء الثقة

(السيد شريستا، نيبال)

يعتبر اسهاما مهما في الحد من الأسلحة ونزع السلاح على المستوى الإقليمي، وأن مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلم ونزع السلاح هي محافل مهمة لتعزيز النهج الإقليمية لنزع السلاح. وقال إن وفده يتفق مع رأي وكيل الأمين العام بأنه ينبغي لهذه المراكز أن تلعب دورا مهما في التصدي للتحديات الجديدة التي تواجهها الأمم المتحدة. وعلق على أنشطة مركز الأمم المتحدة للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، قائلا إنها أسفرت عن نتائج ايجابية، وأن نيبال ستواصل دعمها للمركز بكل وسيلة ممكنة، وحث الحكومات الأخرى والمنظمات غير الحكومية أن تحذو حذوها.

٦ - وختم المتحدث كلامه بالقول إن وفده يقدر المساعدة القيمة التي يؤديها برنامج المنح الدراسية لنزع السلاح في تدريب الدبلوماسيين المؤهلين، وأعرب عن ارتياحه لأداء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية المنشأ حديثا. وقال وفده يرحب أيضا بعزم الرئيس على متابعة الجهود لتعزيز فعالية اللجنة الأولى وانسياب أعمالها.

٧ - السيدة ريفيرا (كوستاريكا): قالت إن التطورات الأخيرة في ميدان نزع السلاح تستدعي جهودا متجددة من المجتمع الدولي. فالمفاوضات والاتفاقات الحاصلة في هذا الميدان أعطت حافزا جديدا أدى الى دعم الأساس لإرساء نظام عالمي جديد قائم على السلم، والأمن، والتعاون.

٨ - وأضافت المتحدث أن نزع السلاح الإقليمي هو من الأولويات التي تستكمل الجهود الرامية الى ضمان السلم العالمي. وامتدحت المتحدثات عمل اللجنة الأمنية في أمريكا الوسطى التي خولت مهمة تحديد السبل المؤدية الى نزع السلاح الإقليمي بهدف إبرام اتفاقات في ميدان الأمن، والتحقق من السلاح والقوات المسلحة في الإقليم والحد منها. وقالت المتحدثات أيضا إن رؤساء بلدان أمريكا الوسطى اعتمدوا، في اجتماع مؤتمر القمة الحادي عشر، بروتوكول تيغوسيغالبا الملحق بميثاق منظمة دول أمريكا الوسطى، الذي أعلنت فيه بلدان أمريكا الوسطى عزمها على تحديد نموذج جديد للأمن الإقليمي يقوم على توازن معقول للقوى وعلى تنشيط للحكومات المدنية. وقال إن التدابير المعتمدة لإنشاء هذا النموذج تعطي نتائج إيجابية.

٩ - وأعربت عن سرور وفدها بجهود نيكاراغوا، التي خفضت وحداتها العسكرية تخفيضا كبيرا وهي تقوم بتنفيذ الإصلاحات وإصدار قوانين تكفل تبعية العسكريين للحكومة المدنية، وببذل الجهود لنزع سلاح الجماعات المدنية واتلاف الأسلحة المصادرة. وأشادت باتفاقات السلفادور التي قدمت تلك الدولة في متنها الى الأمين العام للأمم المتحدة خطة لتخفيض قواتها المسلحة. والحدث المهم الآخر هو الاتفاق بشأن

(السيدة ريفيرا، كوستاريكا)

"إجراءات إقامة سلم وطيء ودائم في أمريكا الوسطى"، الذي وقع في غواتيمالا، وهو ينص على إجراءات لنزع السلاح وتسريح العسكريين كما يتيح المجال لأعضاء الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي للاشتراك في الحياة القانونية والمؤسسية للبلد. ويمكن لجميع هذه الجهود المضطلع بها في أمريكا الوسطى أن تؤدي إلى عملية تسريح تدريجية للعسكريين، وتحول القوات المسلحة إلى وحدات من الشرطة تكون أقل تكلفة وأكثر فعالية، يمكن استدعاؤها لحل المشاكل الأمنية الخطيرة التي تولدها الجريمة، والاتجار بالمخدرات، والارهاب والاتجار بالسلاح، وبالإضافة إلى ذلك فإن من شأن هذه الجهود أن تعزز المشاريع في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن للتخفيض الملموس في الانفاق العسكري أن يحرر موارد مالية، واقتصادية، وتقنية، وبشرية كبيرة لاستخدامها في توسيع الخدمات الاجتماعية.

١٠ - واستطردت المتحدثة إلى القول بأن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية هو إحدى آليات نزع السلاح المهمة على الصعيد الدولي، باعتبار أنه يستهدف ضمان التوصل على نحو أكبر إلى معلومات موضوعية وأكثر شفافية وتعزيز ضبط النفس عندما يتعلق الأمر بالتسلح. ويمكن توسيع نطاق السجل ليشمل تدابير جديدة تنظم إنتاج الأسلحة، وبيعها، وتكديسها، وتوزيعها، وتخفيضها، وتحويلها، وتوازنها، وكذلك تنظيم القوات المسلحة ومنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة أيضا. ومن الجوهرية تعزيز مزيد من الانفتاح والشفافية في العلاقات بين الدول عن طريق إدراج معلومات موضوعية في السجل تتعلق بسياسات الدول، وبالإجراءات والاتفاقات على المستويين الوطني والإقليمي في المناطق المذكورة آنفا. ويمكن لهذه العناصر أن توفر الأساس لوضع نموذج جديد للأمن الدولي يكون من شأنه تعزيز توازن معقول بين القوات المسلحة والأسلحة، وتخفيضها إلى أدنى المستويات.

١١ - وقالت المتحدثة أيضا إنه خلال أوائل عقد التسعينات، جرى تقديم ملموس في مجال نزع السلاح النووي. وكوستاريكا، التي تعتبر أن تدمير الأسلحة النووية أحد الأهداف الكبرى، تمتدح جهود رئيس مؤتمر الدول الأطراف لتعديل معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء. وكان مؤتمر نزع السلاح قد اتخذ مقرا باعطاء لجنته المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية ولاية التفاوض بشأن إبرام معاهدة تتعلق بالحظر الشامل للتجارب النووية. ويستحسن أن يعتمد هذان المحفلان إلى تنسيق جهودهما.

١٢ - وذهبت المتحدثة إلى القول إن هناك تدبيرا آخر أعطى حافزا للجهود الرامية إلى حظر التجارب النووية وهو الموقف العالمي لإجراء التجارب النووية الذي تمثل له الآن على أساس طوعي أو من طرف

(السيدة ريفيرا، كوستاريكا)

واحد الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي، وفرنسا، والمملكة المتحدة. وقالت المتحدة إن وفدها يحث المجتمع الدولي على إعادة تأكيد قناعته بأن إبرام معاهدة لحظر هذه التجارب بصورة دائمة هو من الأهداف ذات الأولوية، وإن إبرام معاهدة من هذا النوع سيكون من الوسائل الفعالة لتعزيز أهداف معاهدة عدم الانتشار. وتعتقد حكومتها أن عقد مؤتمر الدول الأطراف لمعاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ سيكون ذا أهمية حيوية لدراسة هذه الأوجه، وهي تأمل أن يطيل هذا المؤتمر أمد هذه المعاهدة لفترة غير محدودة.

١٣ - وختمت المتحدة كلامها بالقول إن الأنشطة التثقيفية والمتصلة بالإعلام في ميدان نزع السلاح تعتبر ذات أهمية خاصة بالنسبة لوفدها، الذي اعتمدت اللجنة الأولى قرارات بشأن هذا الموضوع بناء على مبادرته. فينبغي إيلاء هذه المسألة أهمية أكبر، ولا سيما في الوقت الذي تخلق فيه التغييرات الجارية في العالم، والتي عززت الحرية، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان وتحقيقها، ونزع السلاح، والتنمية الاجتماعية، الظروف المؤاتية لتحقيق هذا الهدف. وإن الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية ومعاهد التعليم للحفاظ على السلم ونزع السلاح عن طريق دعم الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة في البرنامج الثقافي لنزع السلاح لا تؤدي فقط إلى تعزيز التدابير التثقيفية والإعلامية ذات الصلة في ميدان نزع السلاح، بل تدعم أيضا عمليات خفض الأسلحة ونزع السلاح والاتفاقات ذات الصلة على المستويين الإقليمي والدولي.

١٤ - السيد نكورلو (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إنه على الرغم من التطورات المشجعة والايجابية، كالتطورات في الشرق الأوسط وجنوب افريقيا، ما زال الأمن الدولي محفوفًا بالمخاطر، فالصراعات غير المتوقعة التي ظهرت منذ أن انتهت العداوة بين الدول العظمى أدت إلى استخدام السلاح وانفاق موارد ضخمة على تدمير الحياة والممتلكات. وستؤول أهداف سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية إلى الاحباط إذا لم يعمل كبار منتجي السلاح على كبح جماح الرغبة بتصدير الأسلحة التقليدية. ولذلك فالوقت ملائم لإعادة النظر في آليات الحد من الأسلحة ونزع السلاح وتحديثها بما يتلاءم مع حقائق عهد ما بعد الحرب الباردة.

١٥ - وأضاف المتحدث أن وفده يرحب بانتقاء لجنة نزع السلاح في دورتها لعام ١٩٩٣ من البند المتعلق بالنهج الإقليمية لنزع السلاح في إطار الأمن العالمي، ويأمل في أن يعمل دور الأمم المتحدة على تنشيط عملية تسوية النزاعات على المستوى الإقليمي، مع مراعاة الظروف والخصائص المميزة لكل إقليم. ومما

(السيد نكورلو، جمهورية تنزانيا المتحدة)

يؤسف له أنه لم يكن بالإمكان إنهاء البند المتعلق بدور العلوم والتكنولوجيا، وذلك بسبب الاختلافات الأساسية في الرؤية بين الدول الموردة والدول المتلقية فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا ذات التطبيقات العسكرية.

١٦ - ومضى المتحدث إلى القول إن التوقيع على اتفاقية الأسلحة الكيميائية كان حدثاً هاماً في عملية القضاء على أسلحة الدمار الشامل. وأعرب عن الأمل في أن تعمل اللجنة التحضيرية، في معرض وضع طرائق تنفيذ الاتفاقية، على تجنب أية التباسات قد يكون من شأنها أن تعيق جهود بلدان العالم الثالث من اكتساب المواد والتكنولوجيا اللازمة لتطوير صناعاتها الكيميائية.

١٧ - وفي الوقت الذي يستعد فيه المجتمع الدولي لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، في جهد منه للقضاء على أحد أنواع أسلحة الدمار الشامل، تزداد صعوبة تبرير وجود الأسلحة النووية. ومن العبث، بل ومن المفارقات أن تحاول الدول التي تمتلك السلاح النووي اقناع المجتمع الدولي بأنه ليست للأسلحة النووية قيمة عسكرية بينما تستمر في الاحتفاظ بمخزونات ضخمة من الرؤوس النووية. والمعاهدة الثانية لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت - ٢) هي مدعاة للترحاب. بيد أنه ليس هناك من معلومات متوافرة بشأن مصير الرؤوس النووية الناتجة عن تفكيك الأسلحة، ذلك إن وجود المواد القابلة للانشطار، واليورانيوم المخصب والبلوتينيوم في العالم المعاصر، المحفوف بالصراعات الإثنية، والدينية، والاقليمية يهدد الأمن الدولي تهديداً مستمراً.

١٨ - وذهب المتحدث إلى القول إن جعل القارة الأفريقية منطقة لا نووية هو جزء لا يتجزأ من رؤية عالم لا نووية. وهذا الهدف هو الآن في متناولنا، وخصوصاً بعد أن أعلن نظام جنوب أفريقيا عن تدمير عدة قنابل نووية كان قد أنتجها. وفي هذا الصدد، فإن جمهورية تنزانيا المتحدة تدعو هذا النظام إلى الامتثال الكامل لالتزاماته بموجب معاهدة عدم الانتشار واتفاقات الضمان المبرمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٩ - وقال المتحدث أيضاً إن وفده يعلق أهمية عظيمة على مؤتمر عام ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي من شأنه أن يتيح الفرصة للدول الأطراف لتصحيح ضروب عدم المساواة المنطوية عليها مواد تمييزية في المعاهدة تسمح للدول التي تمتلك أسلحة نووية بحيازة الأسلحة

النووية ونشرها، بينما تحظر ذلك على الدول اللانووية. وقال إن وفده، بروح تشجيع الشفافية، يحث على وجوب

(السيد نكورلو، جمهورية تنزانيا المتحدة)

منح الدول التي ليست أطرافاً في المعاهدة والمنظمات غير الحكومية مركز المراقب في المؤتمر. وينبغي أن يكون صنع القرار خلال دورات اللجنة التحضيرية باتفاق الآراء، كلما كان ذلك ممكناً.

٢٠ - وتابع المتحدث يقول إن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية هي الوسيلة السليمة الوحيدة لتحقيق القضاء الفعلي على الأسلحة النووية ورحب بقرار مؤتمر نزع السلاح ببدء المفاوضات من أجل التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية وقال إنه يأتي في وقته المناسب ويتوافق مع الاجتماع الخاص الذي عقده مؤتمر الدول الأطراف لتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية، الذي يعتبر، في رأي وفدي، المحفل الأمثل لتعزيز إبرام سريع للمعاهدة الشاملة لحظر التجارب النووية. وقال إن من الأسهل بكثير تحويل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية من التفاوض على صك جديد في إطار مؤتمر نزع السلاح. فمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي خطوة حاسمة في تسهيل عملية الامتثال الكامل لأحكام معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، يتفق وفده تماماً مع دعوة رئيس فرنسا، فرانسوا ميتران، في ندائه إلى الدول التي تمتلك أسلحة نووية بأن تتجاهل الانفجار الأخير لأحد الأجهزة النووية وبألا تتبعه بانفجارات أخرى، كما يتفق مع مناشدته الولايات المتحدة الأمريكية بعدم استئناف التجارب.

٢١ - وختم المتحدث كلامه قائلاً إن هدف جعل المحيط الهندي منطقة سلم ما يزال بعيداً عن التحقيق. وقد أمضت اللجنة المخصصة المعنية بالمحيط الهندي عقدين من المداولات الجادة عملاً على تحقيق الهدف المنصوص عليه في إعلان المحيط الهندي منطقة سلم لعام ١٩٧١، بيد أنها لم تصل إلى شيء ملموس حتى الآن. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٣ استعرضت اللجنة نهجاً بديلاً وفقاً لقرار الجمعية العامة ٥٩/٤٧. إلا أن بعض أعضائها لم يشتركوا للأسف في أعمالها للسنة الثالثة على التوالي. وخلص المتحدث إلى القول إن جمهورية تنزانيا المتحدة، بوصفها بلداً يطل على المحيط الهندي، تشعر بالقلق إزاء التواجد العسكري الخارجي المستمر في المنطقة، وهو ما يبدو، مع تحسن الحالة الدولية أمراً شاذاً.

٢٢ - السيد باك جيل يون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن نهاية الحرب الباردة أذكت آمالاً جديدة، إلا أن الجهود الهادفة إلى إزالة جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل وتحقيق نزع كامل للسلاح ما تزال

تواجه صعوبات جمة. وعلى الرغم من إحراز بعض النجاح في جهود المجتمع الدولي لتخفيض الأسلحة النووية، لم تبد أي شواهد حتى الآن على أن النزاع الشامل للأسلحة النووية آت ولا تزال تتردد الأفكار التي

(السيد باك جيل يون، جمهورية

كوريا الشعبية الديمقراطية)

عفا عليها الزمن، والتي تبرر حيازة الأسلحة النووية باعتبارها رادعا للحرب، ولم تعبر القوى النووية عن ارادتها السياسية بالقضاء على هذه الأسلحة من دون قيد ولا شرط وفقا لمتطلبات العهد الجديد.

٢٢ - وأردف المتحدث يقول إن موقف حكومته الثابت يتمثل في وجوب حظر تجارب الأسلحة النووية، وإنتاجها، وتكديسها، واستخدامها، وفي إزالة جميع الأسلحة النووية في كل بلاد العالم إزالة كاملة. ومن أنجع السبل في تحقيق هذا الهدف فرض حظر عام وكامل للتجارب النووية. ويعتقد وفده بأن مسألة إزالة الأسلحة النووية ليست مسألة إجراءات، ولكنها مسألة تتصل بصورة مباشرة بإرادة وتصميم الدول النووية على إزالة جميع الأسلحة النووية من دون قيد ولا شرط وفقا لرغبات الجنس البشري. ويتركز اهتمام المجتمع الدولي حاليا على مسألة تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥. وينبغي إعادة استعراض أغراض هذه المعاهدة وجوهرها بصورة أساسية. إذ ينبغي العمل على تصحيح التحيز الذي تنطوي عليه حتى تتساوى التزامات الدول النووية واللا نووية، كما ينبغي أن تصبح إزالة الأسلحة النووية أحد أهدافها الأساسية.

٢٤ - وأضاف المتحدث قائلا إن الحد من الأسلحة التقليدية وتخفيضها، بما فيها أسلحة الدمار الشامل، هو مسألة دقيقة. وإن وفده قلق لأن تصدير الأسلحة التقليدية إلى البلدان النامية لم ينخفض، حتى بعد إنشاء سجل الأسلحة التقليدية، ولا تزال عملية نقل تكنولوجيات الأسلحة المتطورة مستمرة، وبدلا من أن يعزز السجل الثقة، إذا به يزيد من التشجيع على سباق التسلح. ومن أجل جعل السجل مدعاة إلى بناء الثقة ينبغي أن ينص على حظر تصدير السلاح وعلى تسجيل الأسلحة والمعدات وسحبها على مراحل من البلدان الأخرى.

٢٥ - ومضى المتحدث إلى القول إن تحول المجتمع الدولي إلى الديمقراطية واستقلاله هما شرطان أساسيان لضمان الأمن الدولي، والسلم، ونزع السلاح. بيد أن القضاء على توازن القوى بعد انتهاء "الحرب الباردة" أثمر ميلا إلى احتكار السياسات العالمية، وإن مبدأي المساواة والحياد لا وجود لهما في العلاقات الدولية، كما يتضح من اتجاهات الضغط على البلدان الصغيرة. إن جميع البلدان متساوية، بصرف النظر عن



حجمها ومستوى نموها. ولا يستطيع العالم أن ينعم أبداً بالسلم ما دام المجتمع الدولي يسمح بأن يكون للقوى العظمى "امتياز" في الشؤون الدولية ويجيز التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. ولذلك فإن وفده

(السيد باك جيل يون، جمهورية

كوريا الشعبية الديمقراطية)

يؤيد قرار الجمعية العامة ٦٠/٤٧ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الذي يعكس مصالح البلدان النامية في تعزيز السلم والأمن الدوليين وفي إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية.

٢٦ - وفيما يتعلق بمسألة تعزيز أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بحفظ السلم، قال المتحدث إن موقف وفده يتمثل في أنه ما لم تجر إعادة تشكيل ديمقراطية لمجلس الأمن والأمم المتحدة فإن أي اقتراح يتعلق بهذه المسألة لن يكون له أي معنى.

٢٧ - ومضى المتحدث إلى القول إن حفظ السلم والأمن في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ هو شرط أساسي في الوقت الحاضر لحفظ السلم والأمن العالميين. فهذه المنطقة هي أقل المناطق استقراراً. ورسوبات "الحرب الباردة" ما تزال هناك. ويتمثل موقف وفده بشأن مسألة الأمن في آسيا في أنه على البلدان والشعوب في المنطقة أن تحل مشاكلها عن طريق جهودها المشتركة. وينبغي إزالة التدخل والتأثير الأجبيين من المنطقة. ولا ينبغي السماح لأي بلد بالهيمنة على المنطقة. وينبغي أن تعمل اليابان، بصورة خاصة، على كسب ثقة الشعوب في المنطقة عن طريق إظهار الندم الكامل عن الماضي والتخلي عن طموحها بأن تصبح قوة عسكرية ونووية.

٢٨ - وذهب المتحدث إلى القول إن إحدى نتائج "الحرب الباردة" هي "المسألة النووية" في شبه الجزيرة الكورية. وإن السبيل الواقعي الوحيد لحل هذه المسألة هو في الشروع بمفاوضات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. وإن أية محاولة لإخافة شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن طريق الضغط عليه تحت ستار المسألة النووية تنطوي على مفارقة تاريخية. وفي الجولة الثانية من المحادثات التي عقدت مؤخراً بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة تم وضع المبادئ لحل المسائل النووية والثنائية بينهما وكذلك التدابير العملية لتنفيذ هذه المبادئ. وإن اقتراح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية استبدال المفاعلات المهددة بالجرافيت بمفاعلات مهددة بالمياه الخفيفة هو تعبير عن رغبتها العميقة بوضع حد للريبة القائمة على أن لها مطامح نووية، وقد اعترفت الأمم المتحدة بذلك بوصفه جزءاً من الحل النهائي لتسوية هذه المسألة.

٢٩ - ومضى المتحدث الى القول إنه ينبغي بموجب قرار الجمعية العامة ٣٣٩٠ بء (د - ٣٠) المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، حل "قيادة الأمم المتحدة"، التي هي من مخلفات "الحرب الباردة" في شبه (السيد باك جيل يون، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)

الجزيرة الكورية. وينبغي استبدال اتفاق الهدنة باتفاق سلم. وعلى الأمم المتحدة أن تدرك أنه قد آن الأوان لوضع حد لمخلفات عهد المواجهة.

٣٠ - وختم المتحدث كلامه بالقول إن السلم والأمن الدائمين في شبه الجزيرة الكورية لا يمكن فصلهما عن مسألة إعادة التوحيد. وبغية تطوير الحوار بين الشمال والجنوب ووضع "اتفاق المصالحة وعدم العدوان، والتعاون، والتبادل بين الشمال والجنوب" حيز التنفيذ، فإنه ينبغي وقف التدخل الخارجي والمناورات الحربية الواسعة النطاق الموجهة ضد الطرف الآخر في هذا الحوار. هذا هو الدرس الذي ينبغي استخراجه من انقطاع المحادثات في الماضي. فمعمل عملية تحقيق إعادة الوحدة الوطنية تتطلب من الشعب الكوري أن يحقق وحدته الوطنية على أساس مبدأ الاستقلال. وبالطبع فإن الاختلافات في الإيديولوجية، والمثل، والأنظمة السياسية، ما تزال كامنة داخل نطاق الأمة، بيد أنه يمكن التغلب على هذه الاختلافات بسهولة على أساس التجانس في الأمة. وإن برنامج النقاط العشر لإعادة التوحيد الذي قدمه الرئيس كيم إيل سونغ ينص على إنشاء دولة قومية وطنية موحدة تتمثل فيها حكومتا المنطقتين الشمالية والجنوبية على قدم المساواة. وينبغي أن تكون الدولة مستقلة، غير منحازة، وحيادية، لا تميل الى أي من الدول العظمى. ومن شأن إنشاء هذه الدولة أن يمهد الطريق لضمان السلم، وتحقيق إزالة الأسلحة النووية ونزع السلاح، وتخفيف حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية. وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بذل جهودها لتحقيق إعادة توحيد البلد عن طريق الحوار بين الشمال والجنوب على الرغم من الصعوبات التي تلاقىها في هذا السبيل.

٣١ - السيد باربوسا (الرأس الأخضر): قال إن هناك تحولات عميقة متواصلة تحدث في العالم، كتلك المتعلقة مؤخرا بإبرام الاتفاق المبدئي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتغييرات المهمة في جنوب افريقيا. بيد أن من المؤسف أن هذه التغييرات التي تلقى ترحيبا ترافقها ظواهر مقلقة من مثل انتشار الأسلحة وانفجار الصراعات المسلحة. وفي رأي وفده أنه، لا يمكن إنشاء نظام عالمي جديد إلا عن طريق عملية تفكير وقرار جماعي، تكون نتائجه في مصلحة التقدم العام. وينبغي أن تلعب الأمم المتحدة الدور الرائد في هذه الجهود.

٣٢ - وأردف المتحدث أنه على اثر الفترة الأولى للحماس وحتى للاغتباط الذين أحدثهما انتهاء "الحرب الباردة"، ازدادت مهمة تعزيز السلم والأمن الدوليين تعقيدا وصعوبة. ونظرا للموارد المحدودة المتاحة

(السيد باربوسا، الرأس الأخضر)

للمجتمع الدولي، فإنه ينبغي التركيز قبل كل شيء على التدابير الوقائية وعلى التغلب على الظروف التي تشجع عدم الاستقرار والنزاعات. وتعتبر إزالة هذه العوائق من أهم المستلزمات لتقدم يكون أكثر نجاحا وأكثر ديمقراطية.

٣٣ - وأضاف المتحدث أنه على جميع أجهزة الأمم المتحدة، بما فيها اللجنة الأولى، أن تساعد على تحديد عناصر التقدم والعوامل السلبية من أجل إزالة الثانية وتوسيع وتعميق الأولى. ويعتبر وفده أن مبادرة الرئيس المتعلقة بمواصلة وتعميق جهود ترشيد أعمال اللجنة قد جاءت في وقتها المناسب جدا، وهو مستعد للمشاركة في هذه الجهود. ويتوقف نجاح هذه المهمة الى حد كبير على الكيفية التي ينظر من خلالها الى طريقة ترشيد عمل اللجنة الأولى. وفي رأيه أنه يتضح من تحليل الاقتراح الوارد في "برنامج للسلم" بمعالجة مشاكل نزع السلاح في ضوء الوقائع الجديدة أن المهمة المحورية في الوقت الحاضر تتمثل في تأكيد أهمية نزع السلاح وفعالية عمل الأمم المتحدة في هذا الميدان. وإن أخذ هذه الأهداف في الاعتبار عند تقرير كيفية ترشيد عمل اللجنة الأولى يعتبر مفتاحا للنجاح. وقد أحاط وفده علما ببيان وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الذي يعلن فيه إجراء تغييرات في الوحدات المختصة في الأمانة العامة بهدف تعزيز قدرتها على معالجة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي.

٣٤ - ومضى المتحدث الى القول إنه على الرغم من استمرار وجود بعض العوامل السلبية، فإن عملية الحد من الأسلحة ونزع السلاح واصلت تقدمها في عام ١٩٩٣. وكان من الأحداث المهمة توقيع ما يزيد على ١٥٠ بلدا على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وبدء عمليات الأمم المتحدة لحظر الأسلحة الكيميائية. فهذه هي المرة الأولى التي تهيأت فيها ظروف ملائمة لإزالة صنف كامل من أسلحة الدمار الشامل. ومن العوامل المهمة الأخرى ازدياد شعور الحكومات بالمسؤولية، كما يبدو، على الخصوص، في انضمام عدد من الدول النووية الى معاهدة عدم الانتشار ولم تكن سابقا في عداد المنضمين اليها، وارتفاع عدد المنضمين الى المعاهدة الى ١٦٠.

٣٥ - ومن الإنجازات الأخرى الجديدة بالتصديق في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ على المعاهدة الثانية لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، ومنح مؤتمر نزع السلاح إلى لجانه المخصصة

ولاية إجراء مفاوضات تتعلق بإبرام معاهدة حظر شامل للتجارب، والمشاورات بشأن مؤتمر التعديل للدول الأطراف في معاهدة حظر التجارب الجزئي. وفيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية، فإنه يسر وفده أن يشير

(السيد باربوسا، الرأس الأخضر)

إلى أن فريق الخبراء الحكومي المخصص قد خلص إلى أن بالإمكان قيام نظام للتحقق يكون له تأثير مباشر على الجهود الرامية إلى عقد مؤتمر دولي بشأن الأسلحة البيولوجية في عام ١٩٩٤.

٣٦ - وبالنسبة لأفريقيا، قال المتحدث إن الرأس الأخضر يشعر بالارتياح والامتنان للأنباء المتعلقة بإزالة المفاعلات النووية في جنوب أفريقيا على أثر انضمام هذا البلد إلى معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩١، وكذلك اتفاق الضمانات المعقود مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإن الموقف الذي اعتمدته جنوب أفريقيا ووضع المواد النووية المفرج عنها نتيجة لإزالة الأسلحة النووية تحت السيطرة الكاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية - والتي يجب وضعها، حسب رأي الرأس الأخضر، في أقرب وقت ممكن - سيكون من شأنهما التعجيل بإقامة النظام القانوني الذي سيسمح بإنشاء منطقة مجردة من الأسلحة النووية في أفريقيا على أساس المعاهدة التي سبق وضع مشروعها.

٣٧ - ورحب المتحدث بالتقدم المحرز في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح في أوروبا مع إبرام معاهدة الفضاء المفتوح، وفي أمريكا اللاتينية في سياق معاهدة تلاتيلولكو، وفي آسيا. بيد أنه لا بد من التسليم، بأن الطريق ما يزال طويلا حتى يتم التغلب على جميع العقبات، وأن هناك عددا من التناقضات، التي يعتبرها الرأس الأخضر غير مقبولة والتي يجب حلها. وعلى سبيل المثال، من المهم جدا أن يكون بإمكان المجتمع الدولي ضمان التنفيذ العملي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبسبب عدد من الصعوبات التي نشأت في معرض عملية التصديق على بروتوكول لشبونة، فإن المعاهدة الثانية لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، المعترف عموما بأهميتها الحيوية، لم تدخل بعد حيز التنفيذ. ويأمل وفده أن يتم التغلب قريبا على هذه الصعوبات. ومثلما أظهرت حرب الخليج وغيرها من الأحداث القريبة العهد نسبيا، فإن صعوبات ضمان الرصد الفعال للامتثال لمعاهدة عدم الانتشار لا تزال مسألة تثير قلقا لدى المجتمع الدولي. فمن المهم اعتماد جميع التدابير الهادفة إلى تعزيز النظام القانوني للمعاهدة وضمان الامتثال لها. وعلى الرغم من التقدم المحرز، الذي يتبدى في إنشاء الجمعية العامة لسجل الأسلحة التقليدية، ما زال يتوجب عمل الكثير لضمان شفافية أكبر فيما يتعلق بهذه الفئة من الأسلحة.

٣٨ - السيد جانشونز (لاتفيا): قال إن الحفاظ على استقلال لاتفيا الذي استعيد مؤخرا يتوقف إلى درجة بعيدة على الأمن الدولي في العالم بشكل عام وفي أوروبا بصورة خاصة. ولذلك فإن بلده يولي عناية كبرى للمسائل المتصلة بحفظ السلم والأمن الدوليين، بما فيها مسائل نزع السلاح. وما تزال معاهدة عدم انتشار

(السيد جانشونز، لاتفيا)

الأسلحة النووية أهم صك قانوني دولي لمنع انتشار الأسلحة النووية، وتعتقد لاتفيا أنه ينبغي أن تمثل جميع الدول للمعاهدة. وليس لدى لاتفيا أية نية لحيازة أسلحة نووية، وهي من حيث المبدأ تدعم فكرة عقد اتفاقية دولية تتعلق بالضمانات للدول التي لا تمتلك أسلحة نووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية. وهي تتطلع إلى تمديد معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ بصورة دائمة وغير مشروطة.

٣٩ - وأضاف المتحدث أن لاتفيا ترحب بقرار مؤتمر نزع السلاح القاضي بمنح لجنته المخصصة ولاية بدء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. ويأسف وفده لقيام الصين مؤخرا بتجربة نووية، ويأمل بأن لا يدفع ذلك بقية الدول المالكة للأسلحة النووية إلى استئناف التجارب. ويشكل إكمال اتفاقية الأسلحة الكيميائية وفتحها للتوقيع إنجازا كبيرا يشهد على اهتمام المجتمع الدولي بنزع شامل للسلاح.

٤٠ - وتابع المتحدث يقول إن لاتفيا تعتبر الشفافية فيما يتعلق بالأسلحة من تدابير بناء الثقة البالغة الأهمية. وفي هذا الصدد، ترحب بإنشاء سجل الأسلحة التقليدية، وتعتقد بأن من شأن توسيعه التدريجي أن يساعد على تعزيز أكبر للثقة بين البلدان.

٤١ - واستطرد المتحدث إلى القول إن الحالة في العالم تثبت أن نزع السلاح يجب أن يُنظر فيه في إطار الأمن الدولي الأوسع. وفي هذا الصدد، فإن لاتفيا تدعم توسيع نطاق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات والترتيبات الأمنية الإقليمية. وهي ترحب بصورة خاصة بمنح مركز المراقب لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وما من شك في أنه بإمكان المنظمات الإقليمية أن تلعب دورا مهما في الإنذار المبكر والتقييم السليم للحالات. بيد أنه من الجوهري التمييز بصورة واضحة بين الترتيبات الإقليمية المبنية على المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء وتلك الآليات التي يمكن لهيمنة أحد الأعضاء فيها أن تحدد على نحو بالغ مسار التدابير التي تعتمد لحفظ الأمن. ومن المهم ألا يعهد للترتيبات الإقليمية التي هي من النوع الأخير بوظائف حفظ السلم.

٤٢ - وانتهى المتحدث إلى القول إنه في عام ١٩٩٢، بذل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والجمعية العامة كثيراً من الجهد لحل مشكلة القوات المسلحة الأجنبية المتمركزة في دول البلطيق. بيد أنه لا ينبغي أن تكون هذه المسألة، التي أدرجت في جدول أعمال الدورة الثامنة والأربعين، من اهتمام هذه الدول فقط، طالما أنها

(السيد جانسونز، لاتفيا)

تؤثر في استقرار المنطقة والأمن الدولي ككل. فلقد قوض تواجد القوات المسلحة الأجنبية في لاتفيا استقرارها الاجتماعي وترك تأثيراً سلبياً على قدرتها على الامتثال للاتفاقيات الدولية في ميدان نزع السلاح. ولا يمكن لأية دولة أن تشعر بالأمان بينما تتمركز في أراضيها قوات مسلحة أجنبية، من دون موافقتها المطلوبة. وإن لاتفيا تعتقد أن الانسحاب السريع، والمنظم، والكامل للقوات المسلحة الأجنبية من دول البلطيق من شأنه أن يسهم إسهاماً بالغاً في زيادة تعزيز السلم والأمن الدوليين في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم.

٤٣ - السيد العطار (الجمهورية العربية السورية): قال إن تجربة الحرب الباردة تبين أنه لا يمكن تحقيق الأمن عن طريق التسليح، الذي لا يؤدي إلا إلى تقويضه فقط. وإن الخيار المنطقي الوحيد هو في تحقيق الأمن للجميع عن طريق تدمير أسلحة الدمار الشامل، وخاصة النووية منها، وتعزيز تدابير بناء الثقة بين الدول وتحويل الموارد إلى التنمية.

٤٤ - وأضاف المتحدث أنه على الرغم من أن عقبات كثيرة ما تزال قائمة في طريق النزاع العام والشامل للأسلحة، فقد تحققت إنجازات ملموسة في العقود القليلة الماضية، أهمها اتفاقية الأسلحة الكيميائية. لقد كانت سوريا أول من بادر إلى الاقتراح رسمياً في مؤتمر الدول الأطراف في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ وغيرها من الدول المعنية، المعقود في باريس عام ١٩٨٩، بأن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل. ولقد ثبت اليوم خطأ من يعتقد أن السلاح النووي يعزز الأمن القومي أو الدولي، ولذلك يجب أن يعطى الزخم والحشد الكبير الذي توج بتوقيع اتفاقية الأسلحة الكيميائية في سبيل التوصل إلى اتفاقية مماثلة ومتعددة الأطراف لحظر استحداث الأسلحة النووية وإنتاجها وتخزينها واستعمالها. ومع انتهاء الحرب الباردة يقع على عاتق المجتمع الدولي ترسيخ الجهود الحقيقية لإزالة جميع أنواع الأسلحة النووية وتدميرها.

٤٥ - وتابع المتحدث يقول إنه قد كثرت الإشادة بالاتفاق الذي توصلت اليه اللجنة في دورتها السابقة فيما يتعلق بالشفافية والوضوح في مسألة التسلح ونقل الأسلحة على الصعيد الإقليمي وسجل الأسلحة المقترح. بيد أن هذه التدابير لا يمكن تنفيذها في الأراضي المحتلة، خصوصا وأن المحتل قادر على إنتاج وتصنيع شتى أنواع الأسلحة بمنأى عن الرقابة الدولية، بينما الأراضي الواقعة تحت الاحتلال غير قادرة على امتلاك وسائل الدفاع عن نفسها، خلافا لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة. وهذا ما يقودنا إلى ما يجري في الشرق الأوسط، حيث ما تزال إسرائيل تحتل أراض عربية وتعرقل التسوية السلمية الشاملة

(السيد العطار، الجمهورية

العربية السورية)

في المنطقة. وفضلا عن ذلك، فإن إسرائيل ترفض بعناد تطبيق نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على منشآتها النووية، إضافة إلى استمرارها في تطوير ودعم برنامجها النووي، الذي تستهدف به نقاطا استراتيجية في الشرق الأوسط.

٤٦ - ومضى المتحدث إلى القول إن الهدف الأساسي من إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة التدمير الشامل هو تخفيف التوتر لحالة متفجرة في المنطقة بسبب استمرار الاحتلال، ولاتخاذ خطوات عملية نحو السلام تشمل جميع دول المنطقة دون استثناء، ولتعزيز احتمالات إرساء السلم في المنطقة. إلا أن هذه المبادرة قد جوبهت برفض إسرائيل، التي لم توقع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا يمكن الحد من سباق التسلح في الشرق الأوسط إلا بتصفية جميع أسلحة الدمار الشامل، وخصوصا الأسلحة النووية. ويجب أن تكون التدابير ذات الصلة شاملة ومنصفة ويجب أن تعتمد على أساس لا تمييز فيه، تحت إشراف الأمم المتحدة.

٤٧ - وأردف المتحدث يقول إن أهمية مؤتمر نزع السلاح تتعاظم يوما بعد آخر على اعتباره المحفل التفاوضي الوحيد بشأن معاهدات نزع السلاح. ولقد حان الوقت الآن للنظر بجدية في طلبات الدول التي انتظرت طويلا للانضمام إلى عضوية المؤتمر. ويأمل وفده في أن يعتمد المؤتمر الاقتراح المتعلق بهذه المسألة قبل نهاية هذا العام وذلك بقبول عضوية الدول التي قدمت طلبات بهذا الشأن. ويرحب وفده بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالتجارب النووية في دورة المؤتمر الأخيرة.

٤٨ - وقال إننا لجمهورية العربية السورية نعتقد أن للأمم المتحدة دورا خاصا في جميع المسائل المتصلة بنزع السلاح. وهي تأمل في أن يتم اتخاذ تدابير محددة لتنفيذ أحكام الميثاق بما يضمن تحقيق سيادة

الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها الاقتصادي وإزالة العدوان والاحتلال وضمان حق الشعوب الخاضعة لسيطرة الاحتلال الأجنبي في تقرير المصير والاستقلال.

٤٩ - وأضاف أن بلده يعتقد أيضا أنه من الضروري تعزيز فعالية اللجنة الأولى بترشيد أعمالها. وينبغي أن تكرر اللجنة عناية خاصة للموضوعات التي بالإمكان إحراز تقدم بشأنها. وعليها أيضا أن تضطلع بشكل جامع في النظر في جميع مشاريع القرارات المعروضة عليها ومتابعة وسائل تنفيذها.

(السيد العطار، الجمهورية

العربية السورية)

٥٠ - وختم المتحدث كلامه بالقول إن بلاده أيدت على الدوام قرارات الأمم المتحدة والمعاهدات المتعلقة بموضوع نزع السلاح، وفي مقدمتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي انضمت إليها. ووقعت في شهر شباط/فبراير ١٩٩٢ اتفاقية الضمانات المنبثقة عنها. كذلك وقعت سوريا على اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وهي مستعدة للمشاركة في أي جهد دولي يهدف إلى القضاء على جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل. وهي تعلق آمالا عريضة على سلم يقوم بتحقيق تسوية عادلة وشاملة للنزاعات في جميع أنحاء العالم. وهي أيضا تتطلع إلى نزع عام وشامل للسلاح، والنهوض بتنمية حقيقية لبلدان العالم الثالث وإنشاء نظام للعلاقات الدولية يقوم على سيادة القانون الدولي، والامتنال للميثاق، والحوار، والتوافق، والتعاون.

٥١ - السيد البوعيينين (قطر): قال إن قضايا السلم والأمن ونزع السلاح والحل السلمي للنزاعات لا بد وأن تركز على مجموعة من المبادئ الأساسية: كالتعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وحظر استخدام القوة أو التهديد باستعمالها. ويجب أيضا احترام حق الدولة في السيادة والاستقلال، وحققها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك وفقا لميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي. وعلى هذا الأساس فقد سعت بلاده إلى ضمان إدماج هذه المبادئ في صلب حياة المنطقة.

٥٢ - إن قطر ترحب بالتقدم الذي أحرزته محادثات السلام في الشرق الأوسط، التي أيدتها منذ عام ١٩٩١. كما أنها ترحب بالاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وترجو أن يؤدي إلى تقدم مماثل على جميع المسارات حتى يتم التوصل إلى حل شامل ودائم للنزاع العربي - الإسرائيلي على وجه يؤمن سلامة جميع الأطراف. ومن شأن ذلك أن يساعد إسرائيل على التخلي عن أسلحتها النووية وعلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مما يفتح الباب آنذاك نحو جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة



خالية من الأسلحة النووية. وتعتقد قطر أن جميع دول المنطقة ستنضم إلى المعاهدة، وهذا سيؤذن ببدء عهد جديد - هو عهد السلام.

٥٣ - ومضى المتحدث إلى القول إن لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط فوائد لبلدان هذه المنطقة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي أيضا. ذلك أن جانبا كبيرا من ميزانيات دول المنطقة ينفق على التسليح وعلى الاحتفاظ بقوات دفاعية كبيرة، فإذا ما سادت حالة التعايش السلمي فسوف يسمح المناخ العام بتحويل تلك الموارد إلى التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية لمصلحة الأجيال المقبلة. وقال إن عملية نزع السلاح هي عملية طويلة وشاقة، وإن بلاده ما زالت تدعو، هي وسائر

(السيد البوعينين، قطر)

أعضاء المجتمع الدولي، إلى منح الأولوية لنزع السلاح النووي، وهي ترحب أن يتوج هذا العقد المتمم للقرن العشرين بنتائج مثمرة لإزالة جميع أشكال الأسلحة التي تهدد البشرية بالفناء. وهي تأمل في أن تترافق العملية مع تدابير أخرى لزيادة الشفافية والانفتاح. وتدعم فكرة عقد اتفاقية بشأن حظر استخدام الأسلحة النووية، ولكنها تحث على بذل جهود خاصة وتكريسها، لا للحد من استخدام الأسلحة النووية فحسب، بل وأيضا أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

٥٤ - وختم المتحدث كلامه قائلا إن قطر، بحكم موقعها الجغرافي، تعلق أهمية خاصة على تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم. وهي تشارك الدول الأخرى المعنية الرأي القائل بأن على اللجنة المخصصة المعنية بالمحيط الهندي أن تراجع ذلك الإعلان في ضوء تطورات ما بعد الحرب الباردة وأن توجه اهتمامها إلى الجهود الإقليمية والعالمية لضمان السلم والاستقرار في منطقة المحيط الهندي، مع تركيز خاص على العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

٥٥ - السيد دي آشا برادو (بوليفيا): قال إنه، على الرغم من أن الحرب الباردة والمواجهة الأيديولوجية بين الشرق والغرب قد باتت شيئا من الماضي، فما زال هناك العديد من المسائل التي تشكل أزمات في العالم، وإن صراعات جديدة تشتعل، والنتيجة التي تخلفها هي أن مهمة حفظ السلم والأمن الدوليين باتت نوعا ما أكثر تعقيدا مما كانت عليه في السابق. وفي هذا الصدد، أشار المتحدث إلى الحاجة إلى تعزيز الأمم المتحدة بوصفها أداة لحفظ السلم والأمن الدوليين وبوصفها محفلا ملائما لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في الميثاق. وقد شدد على أهمية هذه المهمة اجتماع القمة السابغ لمجموعة ريو، الذي عقد مؤخرا في سانتياغو، بشيلي.

٥٦ - وأشار المتحدث الى بعض الاتجاهات الايجابية التي ظهرت على الساحة الدولية، ولكنه أعرب عن قلقه إزاء استمرار ضخامة النفقات العسكرية، كما كانت دائما، بالمقارنة بالموارد المخصصة للحاجات الصحية والتربوية، ولا سيما في البلدان النامية. وفيما يتعلق بأهمية تحقيق الشفافية في نقل الأسلحة، قال المتحدث إن إحكام الرقابة في هذا الميدان يعتبر أمرا أساسيا.

٥٧ - ومع صياغة نظام جديد للعلاقات الدولية، بات من الواضح على نحو متزايد أن مفهوم الأمن الدولي ينطوي أيضا على عناصر غير متصلة بشكل مباشر بالأمن؛ ويعني بذلك العلاقة المتبادلة بين السلم،

(السيد دي آشا برادو، بوليفيا)

والتنمية، والديمقراطية، وبالتالي، فلكي يتم ضمان الأمن الدولي، لا بد من اتخاذ تدابير تهدف إلى القضاء على الأسباب الاجتماعية والاقتصادية لعدم الاستقرار.

٥٨ - وفيما يتعلق بالنجاح المحرز في ميدان نزع السلاح النووي، أشار المتحدث الى قرار مؤتمر نزع السلاح ببدء المناقشات حول إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وفي هذا الصدد، أعرب المتحدث عن أمله أن تمتنع القوى المالكة للأسلحة النووية، قبل بدء المحادثات، عن إجراء تجارب الأسلحة النووية. وأشار إلى خطوة مهمة أخرى في عملية نزع السلاح، ألا وهي المبادرة التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية لتخفيض انتاج المواد الانشطارية.

٥٩ - وبالإشارة الى مسألة تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قال المتحدث إن عملية الإعداد لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لا بد لها من أن تقرب مختلف المواقف الى بعضها البعض بشكل وثيق حول هذه المسألة، بينما ينبغي أن يكون هذا المؤتمر بالذات المحفل الأساسي لاستعراض جميع أوجه عدم الانتشار.

٦٠ - وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية، قال إن بلاده تتطلع الى تطبيقها تطبيقا شاملا على أساس نظام فعال ومتوازن للتثبت ودعا البلدان التي لم توقع على الاتفاقية أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن.

٦١ - وأردف المتحدث يقول إن وفده يعلق أهمية كبرى على دور العلوم والتكنولوجيا في مجال الأمن الدولي، ونزع السلاح، وغيرهما من الميادين ذات الصلة. ولذلك يعتبر وفده أن من الأمور الأساسية وجوب

قيام تعاون دولي باستخدام المنجزات العلمية والتقنية من أجل حل المشاكل المتصلة بنزع السلاح. وهو يدعم أيضا تطوير طرق للتخلص من الأسلحة تكون سليمة من الناحية البيئية. وشدد على أهمية التعاون الدولي في التكنولوجيا الاحيائية وفي المشاريع الهادفة الى تحقيق المقتضيات الصحية، والزراعية، والصناعية.

٦٢ - وخلص المتحدث الى القول إن بلدان أمريكا اللاتينية أعلنت، في اجتماع القمة الرئاسي السابع لمجموعة ريو، التزامها بتحقيق السلم والأمن الدوليين، وأشارت الى الحاجة الى تحويل الموارد من سباق التسلح الى الأنشطة التي تعزز السلم والتنمية. ودعت هذه البلدان الى حظر شامل للتجارب النووية، مشددة في هذا الصدد على نجاح بلدان أمريكا اللاتينية في تحقيق التنفيذ الكامل لمعاهدة ثلاثيولكو والالتزام

(السيد دي آشا برادو، بوليفيا)

بمعاهدة الأسلحة الكيميائية. ولذلك يجب أن تصبح أمريكا اللاتينية قريبا منطقة خالية خلوا تماما من الأسلحة النووية. وأن وفده يعتبر أن من الأمور الأساسية وجوب إنشاء مناطق شبيهة في أقاليم أخرى. وهذا يمثل خطوة في اتجاه جعل عملية نزع السلاح عملية عالمية.

٦٣ - السيد هان تو سانغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): تحدث ممارسا حق الرد، فقال إن وفده لا يوافق على ملاحظات ممثل نيوزيلندا التي أدلى بها في الجلسة السابقة فيما يتعلق ببلده ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو يعتبر تلك الملاحظات استفزازية وخالية من الموضوعية. إن المشكلة النووية في شبه الجزيرة الكورية تفاقمت عن طريق تركيز أسلحة نووية في جنوب كوريا، وعن التشكيك الذي لا أساس له بنوايا بلده والموقف غير المرضي الذي اتخذه بعض المسؤولين في أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولقد تجاهل ممثل نيوزيلندا هذا الواقع بصورة مقصودة، وهو يدعو الى انتهاج نهج موضوعي تجاه هذه المسألة، لأن المسألة النووية لا يمكن اعتبارها مسألة مستقلة عن جميع ما عداها من المسائل.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٣٠